ومدتها خمس سنوات، وتم تحديد العائد على الصكوك على أساس معدلات التعامل بين البنوك في لندن بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر + ٢٢٠ نقطة أساسية وقد شارك بنك دبي الإسلامي في إدارة هذه الصكوك الذي شهد إقبالاً كبيراً فاق التوقعات، حيث أغلق الاكتتاب عند ١,٢ مليار دولار. وتكرر هذا الإصدار مرة أخري بعد ذلك بحجم إصدار مستهدف كان يبلغ ٥٠٠ مليون دولار، ولكن تمت زيادته بعد الإقبال الشديد من المستثمرين.

- أما الإصدار الحكومي الثالث من قبل جمهورية باكستان الإسلامية فيقوم به بنك HSBC.

**ثانياً: التجربة الماليزية:**

ترجع بداية العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا إلى عام ١٩٨٣ مع إصدار قانون العمل المصرفي الإسلامي وتأسيس أول بنك إسلامي ماليزي هو بنك إسلام ماليزيا برهاد، وفي عام ١٩٩٣ دخل نظام العمليات المصرفية بدون فوائد إلى العمل، وهو النظام الذي أسس قيام سوق نقدي إسلامي في ماليزيا. وقد تضمن قانون الاستثمار الحكومي لعام ١٩٨٣م السماح للحكومة بإصدار شهادات لا تحمل فائدة، والمعروفة باسم «شهادات الاستثمار الحكومي» من خلال البنك المركزي وتلك الشهادات لا يقتصر التعامل بها علي بنك إسلام ماليزيا ولكنها أتيحت لكافة المؤسسات الأخرى في النظام المالي والمصرفي الماليزي، بالإضافة إلى الأفراد، وتحدد الغرض من إصدار هذه الشهادات في حصول الحكومة على الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها على مشروعات التنمية، والعائد على هذه الشهادات لا يحدد مقدماً، وتصدر هذه الشهادات وفقاً لمبدأ القرض الحسن، وشكلت لجنة تشارك فيها جهات حكومية ودينية، لتحديد عائد يوزع على حملة الشهادات، وذلك عند حلول أجل الاستحقاق، إذا كانت الشهادة لمدة عام، أو إعلان العائد بعد عام إذا كانت الشهادة لمدة أجل أكثر من العام، وتصدر الحكومة الشهادات لمدة عام أو عامين أو خمسة أعوام، وهناك

شهادات بآجال أطول، وقد تجاوز الرصيد القائم من هذه الشهادات عدة بلايين من الدولارات.

- وقد شهدت الصكوك الإسلامية الحكومية في ماليزيا تطوراً لاحقاً، وذلك بإصدار صكوك الاستثمار الشرعية في العام (١٩٩٠).

وتعتبر ماليزيا رائدة في مجال الصكوك العالمية ، حيث أطلقت الإصدار الحكومي العالمي الأول للصكوك بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي لمدة خمسة أعوام عام ٢٠٠٢م، كما تعتبر ماليزيا أكبر مُصدر للصكوك في العالم ، حيث أصدرت في عام ٢٠٠٦م صكوك الخزانة القابلة للتداول باعتبارها الصكوك الإسلامية الأولى القابلة للتداول في العالم، وكذلك أصدرت ٦٠٪ من الصكوك العالمية المستحقة لفترة ١٢ شهرا المنتهية في عام ٢٠٠٩م، وتعتبر شهادات الاستثمار الحكومية الإسلامية في ماليزيا البديل الإسلامي لأذون وسندات الخزانة، وفي نفس الوقت يمكن للبنك المركزي استخدامها كأداة من أدوات عمليات السوق المفتوحة، وأداة يستخدمها البنك الإسلامي لاستثمار فوائضه من السيولة النقدية. وقد أخذ على بعض إصدارات الصكوك الماليزية في بداياتها أنها بنيت في الغالب على بيوع العينة المحرمة وبيع الدين. وقيل لتبرير ذلك حينئذٍ أن المذهب الشافعي يسمح ببيوع العينة. ولكن عندما تبين أن الصكوك الماليزية لم تستطع أن تحصل على قبول دولي في الدول الإسلامية، واقتصر تداولها على الأسواق المجاورة وأسواق الدول الغربية، بدأت ماليزيا في الإقلاع عن الاعتماد على بيوع العينة والديون. ومن المنتظر أن يتم استبعاد الصكوك المبنية على كافة العقود المحرمة بالتدريج.

**ثالثاً: تجربة الإمارات العربية المتحدة:**

- في دبي كان الإصدار الأول للصكوك بواسطة إدارة الطيران المدني بمبلغ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤م.

- و توالت الإصدارات الكبيرة للصكوك فى دبى خلال الفترة من يناير